العدد (1911) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) ايلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في الذكرى الثانية والخمسين لصدور قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨

هدية ثورة ١٤ تموز للفلاحين الفقراء صادرتها قوانين (البعث) اللاحقة لحساب ازلام السلطة

تمر هذه الايام الذكرى الثانية والخمسون لصدور قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ عندما قدمت ثورة ١٤ تموز باكورة انجازاتها عام ١٩٥٨، للطبقة الفقيرة والمسحوقة من الفلاحين التي رزحت تحت نير الاقطاع اعواما، بسنها قوانين عدة منها القانون المذكور، الا ان الالتفاف جرى على اغلب، ان لم يكن كل منجزاتها التي قدمتها للشعب، وبمناسبة مرور هذه الذكرى يتحدث المختصون عن اغلب سمات ذلك القانون وعن تدهور الواقع الزراعي الحالي، في بلد عد زراعيا منذ الاف السنين، والتقينا الوكيل الاقدم لوزارة الزراعة الذي تحدث عن قوانين اعقبت القانون المذكور واجراءات وزارة الزراعة للحد من تدهور الواقع الزراعي.

بغداد / سها الشيخلي.....تصوير / ادهم يوسف

د. صبحي منصور الجميلي الوكيل الاقدم لوزارة الزراعة مع المحررة

أهمية القانون

يقول المهندس الزراعي عبدالله غانم:

يعد قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالاصلاح الزراعي اول صفعة يتلقاها الاقطاع وملاكو الاراضي الزراعية الكبار، من ثورة شعبية ناصرت الفلاح ووقفت الى جانب الفقراء وردت الاعتبار لهم، وتأتي اهمية القانون المذكور من القضاء على نظام اقطاعي متخلف، استولى على احسن الاراضي الزراعية في العراق، من دون تعويض لاصحابها، وقد سجل القانون المذكور البداية الصحيحة لمسيرة الواقع الزراعي، في بلد كان يعرف بسلة الغذاء في الشرق الادنى القديم، وكان الى قبل عقود يعتبر من اخصب البلدان تربة واغزرها انتاجية زراعية، واوفرها ماءً، الا ان الخراب قد دب في الواقع الزراعي والاسباب عديدة، حتى صرنا نستورد بعض المنتجات الزراعية من الخارج.

ويؤكد الغانم، ان التفافا كبيرا جرى على القانون من قبل كبار الاقطاعيين الذين تضررت مصالحهم عند تشريعه، بمناصرة بعض موظفي كل من وزارتي الزراعة والاصلاح الزراعي انذاك لتفريغ القانون من محتواه الانساني والاجتماعي، والاجهاز على ما تحقق من تطبيق ذلك القانون والعودة الى الوراء، حتى جاء نظام البعث الذي اساء الى منجزات ثورة ١٤ تموز، ومنها قانون الاصلاح الزراعي، خاصة ان القانون كان في بداية خطواته، ما جعل الفلاح مثقلا بديونه الى الحكومة لان الفترة لم تكن كافية لتسديد تلك الديون، فقام بترك الارض وهاجر الى المدينة، ومما زاد الطين بلة مساهمة الجمعيات الفلاحية المشكلة بالاصل من الاقطاعيين القدامى، في حل الاتحاد الخاص بالجمعيات الفلاحية،وناصروا الحكومة البعثية الجديدة،ولان الحكومة الجديدة كانت قصيرة النظر، ولم تدرك اهمية مثل ذلك القانون الذي لو كان قد طبق مثلما رسم له لكان واقع الزراعة الان بخير، فكان الثمن المقدم من قبل الحكومة البعثية تشويه القانون المذكور، واصدار قوانين عدة مجحفة منها قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠الذي التفت فقراته على اهم منجزات القانون الاول رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ومنها المادة ١٨ (أ – ١) حيث نصت كما يلي: (تعديل الفقرة (أ–١) من هذه المادة بموجب قانون تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠، وقانون اخر اعقبه برقم ١٠٦و بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٩ واستبدلت بالنص الاتي:

أ– يشترط فيمن توزع عليه الارض من الفلاحين.

١– ان يكون عراقيا لا يقل عمره عن ثمانية عشر عاما.

٢– ان تكون حرفته الزراعة.

٣– ان يقل ما لديه من الاراضي الزراعية عن الحدود المبينة في المادة السادسة عشرة.

ب يعتبر العامل الزراعي بحكم الفلاح ويأتي بعد الفلاح مرتبة في التوزيع.

ج يجوز للمجلس ان يشمل بالتوزيع رعايا الوطن العربي وخريجي الكليات والمعاهد والمدارس الزراعية، واي مواطن اخر لا يمتهن مهنة اخرى غير الزراعة، دون التقيد بالشروط الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

د للمجلس توزيع الفلاحين على الارض حسب ظروف التوزيع داخل العراق.

وفتح هذا التعديل الباب لتوزيع الاراضي على ازلام النظام واقاربه ومحسوبيه من الذين لم يمتهنوا الزراعة من العراقيين والعرب ايضا حسبما ورد في الفقرة (ج) المعدلة.

تحديد الملكية الزراعية

ويشير الخبير الزراعي الدكتور سعدي عبد الوهاب، الى ان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالاصلاح الزراعي وهو اول قانون يسن في عهد الثورة بعد التغير ويعتبر خطوة جديرة بالاحترام من قبل قادة الثورة في ذلك الحين حيث تم تحديد الملكية الزراعية وفق المادة الاولى من الباب الاول من القانون المذكور والتي تنص على:

المادة ١

لا يجوز ان تزيد مساحة الاراضي الزراعية التي تكون مملوكة لشخص او مفوضية او ممنوحة له باللزمة عن ١٠٠٠ دونم من الاراضي التي تسقى سيحا او بالواسطة او ٢٠٠٠ دونم من الاراضي التي تسقى ديما وبعد الجمع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الاول مقابلا لدونمين من النوع الثاني، وكل عقد تترتب عليه مخالفة هذا الحكم بحيث يؤدي في الحد الاعلى باطلا ولا يجوز تسجيله، كما لا يجوز الوقف الذري او المشترك للاراضي الزراعية التي تبلغ احد هذين الحدين المذكورين، ويحتفظ صاحب الارض بالمساحة التي يختارها وتبقى لها صفتها الاولى كملك صرف او مفوضة بالطابو او ممنوحة باللزمة حتى يتم تصحيح صنفها.

الالتفاف على القانون

ولكن الذي حدث بعد ذلك ان تم الالتفاف على القانون المذكور، لكي تعود هيمنة الاقطاعيين ويعود الفقر والمرض والجهل سائدا بين الفلاحين، ولم يكتف النظام السابق بكل تلك الخروقات، وافراغ القانون من محتواه الاصلي بل عمد الى اصدار قوانين عدة، منها قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ والحقه بقانون رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٩٠، ليستولي صدام وعائلته ورجال نظامه، على كل اصناف الاراضي، خاصة تلك التي عرفت بخصوبتها، سواء كانت اميرية او مملوكة لاصحابها، دون ان يكون التعويض مناسبا لتلك الاراضي، او لم يكن هناك تعويض اصلا، ما جعل الفلاح يهاجر من الريف الى المدينة او التحق بصفوف الجيش في حروب طاحنة كان وقودها الفقراء من الجيش والجيش الشعبي.

وعن اهم مميزات القانون الاول او بعض اخطائه اشار الخبير عبد الوهاب الى ان القانون رقم ٣٠ اريد له ان يكون سياسيا واجتماعيا اكثر مما لو كان مهنيا، ذلك ان الثورة كانت لا تزال وليدة وهذا القانون هو بداية لقوانين اخرى، الا انه كان بداية موفقة لثورة جاءت للحد من النظام الاقطاعي الذي عرف به العراق في تلك الحقبة.

حل التعاونيات الزراعية

يشير رئيس احدى التعاونيات الزراعية في عام ١٩٩٢ سلمان عبد الجليل (٦٤) عاما الى ان مجلس قيادة الثورة المنحل لم يكتف بنهب احسن الاراضي الزراعية وتسجيلها باسم المتنفذين من رجال الحزب الحاكم وعائلة صدام واخوته، بل اصدر تعليمات وضوابط جديدة عام ١٩٩٢ خولت تاجير الاراضي المستصلحة للافراد والشركات وفق معدلات محددة، ما كرس ظهور نظام اقطاعي جديد متمثل بتلك الشلة، والغاء المشاريع والتعاونيات الزراعية التي كانت تقدم دعمها للفلاحين،و ظهرت تنظيمات تعمل على جمع الاموال وزج الفلاحين في اعمال السخرة للمزارع التي استولى عليها رجال النظام السابق، وظهرت الى الوجود حقول وبساتين يشرف عليها اقطاعيون يعملون بامرة ازلام النظام السابق، وبذا تم الالتفاف على اهم منجز وطني عالج الارض وريعها والفلاح وحريته وهو قانون الاصلاح الزراعي، ويخلص عبد الجليل الى القول: وبمناسبة مرور ٥٢ عاما على صدور قانون الاصلاح الزراعي،لايسعنا الا المطالبة باعادة العمل بذلك القانون الذي كان متكاملا في حينه، ولكن لا بأس من تنقيح بعض فقراته ليتماشى والتطور الحاصل في العراق الجديد.

استصلاح الأراضي

في الذكرى الـ٥٢ لصدور قانون الاصلاح الزراعي قال رئيس احدى الجمعيات الفلاحية سابقا ابراهيم خليل العوادي، ان الالتفاف على القوانين كان من اهم اهداف النظام السابق الذي سخر كل الارض والبشر والشجر والماء لخدمته، لكن لنجعل الماضي وراءنا ونعمل في الحاضر، الذي نامل من وزارة الزراعة اعداد مسودات قوانين تاخذ على عاتقها غياب قوانين الاصلاح الزراعي، فعلى الحكومة الجديدة ان تولي الاهتمام بالواقع الزراعي التي ساهمت عدة عوامل في ان يكون مترديا، وان تنتشل ما تبقى منه، فقد سمي العراق بارض السواد لكثرة مزارعه وبساتينه، ولكن اين هي الان؟ اصبح العراق يستورد الفواكه والخضر من الخارج،وهو الذي كان في مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم يصدر الاغنام والمحاصيل الزراعية الى دول الجوار في حين نراها الان تستورد حتى البصل، امام الحكومة المقبلة مهام كبيرة، وامال يعقدها الجميع على عودة الزراعة الى سابق عهدها، بلاشك ان تدهور الواقع الزراعي له اسباب لا تنحصر فقط في وزارة الزراعة بل تتقاسم ذلك التدهور عدة وزارات ودوائر بل وحتى الفلاح نفسه الذي اهمل ارضه، واشتغل فراشا او شرطيا في دوائر الدولة.

المادة ٣٨

ويوضح المزارع الذي تم الاستيلاء على ارضه من قبل عائلة صدام والذي رفض ذكر اسمه، الى ان النظام المقبور عمل على تفسير بعض من مواد قوانين الاصلاح الزراعي التي صدرت بعد قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ كما يحلو له،حيث نصت بعض مواده على استثناءات من احكام المادة لاحقة يجوز للهيئة العليا للاصلاح الزراعي منها جواز الغاء العقود الخاصة بالزراعة في الاراضي التي تقوم بتوزيعها او المملوكة للاشخاص، وتخلية هذه الاراضي من حائزيها اذا استلزمت اجراءات التوزيع ذلك، او اذا اخل الفلاح بالتزام جوهري يقضي به العقد او القانون او العرف، وقام بناء على ذلك بالاستيلاء على معظم الاراضي التي تم توزيعها على الفلاحين بادعاءات باطلة وتزوير وقصود.

مع الوكيل الأقدم لوزارة الزراعة

وبمناسبة مرور ٢٥ سنة على صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، التقينا الوكيل الاقدم لوزارة الزراعة الدكتور صبحي منصور الجميلي ليحدثنا عن اسباب فشل القانون المذكور وعن الغاء وزارة تحمل اسم (وزارة الا صلاح الزراعي) حيث قال الجميلي:

اي قانون يصدر له جوانب ايجابية لفئات من الناس، وهناك من يعارض جوانب من ذلك القانون، باختصار ان ذلك القانون او القوانين اللاحقة من الاصلاح الزراعي ماذا كانت تهدف؟ بالتاكيد كانت تهدف الى خلق العدالة وان توفر اراضي الى للفلاحين الذين يعملون في الارض، ولا يملكونها، هذا هو الهدف الذي جاء به القانون، وخلق نوع من التوازن والعدالة وتوفير الاراضي، والقانون محكوم بظروفه وقتذاك، اثناء ثورة ١٤ تموز وما طرحته الثورة من مشاريع، تختص بالزراعة،وكانت مهمات وزارة الاصلاح الزراعي ان تقوم بتوزيع الاراضي، وحققت شيئا غير قليل من توفير اراض للتوزيع، ولكن بعد فترة وللظروف التي استجدت، صدر قانون اخر برقم ١١٧ بتاريخ ١٩٧٠وهذا القانون فيه ميزات جذرية اكثر من القانون السابق وهو ايضا ابن ظروفه وابن توجهاته، بعد ذلك صدر القانو ن رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣، عالج الاراضي التي لم توزع، اي الاراضي الفائضة، او الاراضي التي لم تخضع للقانون او خارجة عنه، وقد شملت مساحات واسعة من الاراضي تجاوزت ٩ ملايين دونم، فيها اراض جيدة وخصبة، الان هناك نقاشا على هذا القانون، بل هناك مسودة قانون جديد حول ايجار الاراضي الزراعية،طرحتها الوزارة تعالج الثغرات والنواقص للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣، وقد تم طرحه منذ عامين، على مجلس الوزراء وعلى مجلس النواب لتشريعه، لكنه تاجل حاله حال بقية القوانين، للدورة البرلمانية الجديدة، ولدينا كوزارة ١٣ تشريعا تنتظر البت فيها، ومن تلك القوانين، قانون خاص بوزارة الزراعة وبامور اخرى تهتم بواقع الزراعة، اما القوانين التي سبقت قانون ٣٥ لسنة ١٩٨٣ فقد تم التوقف بالعمل بها، لكنها لم تلغ، ولكن يفترض البت في تلك الاراضي الفائضة التي وزعت وان لا تبقى معلقة، مع ان الاستيلاء والتوزيع توقف لانه استنفد مهماته في هذا الجانب.

وعن امكانية اعادة تشكيل وزارة تحمل اسم (وزارة الاصلاح الزراعي) قال الدكتور الجميلي: تم دمج وزارة الاصلاح الزراعي مع وزارة الزراعة وصار اسمها (وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي)، ثم صار الاسم وزارة الزراعة لوحدها، ثم تم الدمج مع وزارة الري ومع الموارد المائية لطبيعة العمل المشترك والمشابه، والان وزارة الزراعة مهيأة لذلك ولكن لدينا مديرية متخصصة في وزارة الزراعة تحمل اسم(الهيئة العامة للاراضي الزراعية)، تقوم بواجبات وزارة الاصلاح الزراعي، ولديها الصلاحيات للعمل ولا ارى ضرورة ان تكون هذه المديرية وزارة تحمل اسم وزارة الاصلاح الزراعي ما دامت تقوم بالعمل نفسه، هذه وجهة نظري الشخصية، ولكن ارى ان الاهم من كل ذلك هو ما تواجهه الاراضي الزراعية من تدهور، ومشكلة التدهور بحد ذاتها تواجه مصاعب، ومشكلتنا هي تدهور الاراضي الصالحة للزراعة،وعلينا ان نبدأباستصلاح الاراضي الزراعية،مع ان مهام وزارة الموارد المائية هي استصلاح الاراضي الزراعية، وان استصلاح الاراضي الزراعية مهم وحيوي بالنسبة للعراق ولمستقبل الاراضي الزراعية في العراق.

جمعيات تعاونية تخصصية

وعن استيراد الفواكه والخضر من الخارج مع ان البلد معروف عنه بانه بلد زراعي اشار الدكتور الجميلي الى ان الوزارة ومنذ ٥ اشهر قد منعت استيراد الفواكه والخضر، وعملنا على توفيراحتياجات المواطن من الانتاج المحلي، وهوجيد لخلق حالة من التوازن بين ما ننتجه وما نستورده، وباسعار معقولة، ولدينا لجان تتابع السوق وتراقبه يوميا، وتتخذ القرارات في اللجنة العليا المشكلة من قبل مجلس الوزراء للاشراف على الاستيراد، ولدينا انتاج متواصل من الخضار ومن الفواكه، كما لدينا انجازات بصدد الاكتفاء ايضا من اللحوم البيضاء والحمراء وبيض المائدة ولدينا مؤشرات تشجيعية بالنسبة للفترات القادمة.

وعن القانون رقم ٣٠ لعام ١٩٥٨ وهو اول قانون صادر عن الاصلاح الزراعي اوضح الجميلي انه قد اطلع عليه ودرسه ويعرف اغلب فقراته،التي شملت التوزيع وحق الخيار للاراضي والتعويضات التي كانت تدفع وكل هذه القضايا قد عالجها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠، الا اننا الان في الوزارة نشجع على اقامة التعاونيات الزراعية واقامة المؤسسات التخصصية وهذا ممكن ان يساعد على توسع الانتاج وعلى تنظيمه، واقامة بعض الجمعيات التخصصية تضم الفلاحين والمزارعين مثل ما موجود في بلدان اخرى، فهي نافعة لنا وتخدم وضعنا الحالي، حتى ممكن ان نقدم لهذه الجمعيات خدمات، وهي افضل من ان تقدم الى فرد واحد.

وخلص الجميلي الى القول ان الوزارة جادة في تحسين الواقع الزراعي.

وعن هل يرى ان القطاع الزراعي بخير اجاب الدكتور الجميلي ان القطاع الزراعي يسير باتجاه ايجابي، وبتقديري وانا وكيل وزارة منذ عام ٢٠٠٤ومتابع جيد للقطاع الزراعي اقول،اننا في القطاع الزراعي قد تجاوزنا حالة الركود وحققنا نسبا جيدة من التقدم ونسبا مشجعة من النمو في القطاع الزراعي وهذا ملموس في قطاعات واسعة منها انتاج الخضر والفاكهة ولكن ليس كلها لكي اكون واضحا، كذلك انتاج البيض واللحوم الحمراء وقد شكلنا اللجنة الوطنية لانتاج الدواجن، وتم اعادة ٤٧٪ من القطاعات التي كانت متوقفة من القطاع الخاص الى العمل،وقد قامت المبادرة الزراعية المشكلة من قبل الحكومة الى تقديم الكثير من التسهيلات منها المشاريع والقروض،الان هناك توسع واهتمام وتشجيع وتحفيزللقطاع الزراعي لكي يعاود العمل، لانه يشكل موردا مهما للبلد، بدلا من الاعتماد على عنصر واحد وهو النفط، ومساهمة القطاع الزراعي الان لا تقل عن ١١٪ من مجمل الانتاج القومي لكي نوفر عملة صعبة للبلد وهذا يعني جزءا من الامن الغذائي للوطن.

وعن تدهورزراعة النخيل في العراق وانحسار عدد النخيل من ٣٢ مليون نخلة الى ١٧ مليون نخلة، وحلول العراق بالمرتبة الرابعة بانتاج التمور بعد ان تقدمت عليه كل من مصر، ايران، السعودية، دول الخليج، بعد ان كان يحتل المرتبة الاولى، اوضح الدكتورالجميلي، ان الاحصائية الاولى لعدد النخيل لم تكن دقيقة، ولم تصدر عن جهات مختصة، بل كانت اعداد تقديرية غير صحيحة اوردها الجانب البريطاني عند احتلاله للعراق، ولا ينكر ان هناك اسبابا عديدة ادت الى تدهور زراعة النخيل في العراق، وليس النخيل فقط بل القطاع الزراعي عموما اضافة الا الاهمال الكبير من قبل اصحاب البساتين انفسهم، والان الوزارة اهتمت بزراعة النخيل، واذا تم تنفيذ ما خططنا له بصدد الاهتمام بالنخيل فاننا في عام ٢٠٢٥ يفترض ان يزيد عدد النخيل عن ٥٠ مليون نخلة، وقد عملت الحكومة ومنذ السنتين الماضيتين الى تسويق التمور ما يشكل حافزا للفلاح بالاعتناء بالنخيل، بل زيادة في انتاج النخلة الواحدة ما يشكل زيادة في انتاج التمور في عموم العراق، ولدينا الان فائض في انتاج التمور يزيد عن حاجة البلد، وهو جاهز للتصدير الان، والاعلام يشوه الحقائق احيانا ويقول اننا نستورد التمور، وهذا غير صحيح فلدينا ٥٠٠ الف طن جاهزة للتصدير، الوزارة لديها الكثير من المشاريع الزراعية لتحسين الواقع الزراعي.

وكيل وزارة الزراعة: نشجع التعاونيات الزراعية والمؤسسات التخصصية